جهود الأمم المتحدة
(بعثة الأمم المتحدة)
في فض النزاع بين إثيوبيا واريتريا
(مايو ٢٠٠٠م إلى ديسمبر ٢٠٠١م)

إعـــداد

وائل السيد رمضان حسن

مدرس التاريخ الحديث – جامعة الأزهر

جهود بعثة الأمم المتحدة بعد الحرب الإثيوبية الإرتيرية (مايو ٢٠٠٠/ ديسمبر ٢٠٠١م)

وائل السيد رمضان
مدرس ، قسم التاريخ الحديث ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: Wael elsayd@azhar.edu.eg

ملخص البحث

نظراً للأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها منطقة القرن الأفريقي، حيث الممرات المائية الحيوية، فضلاً عن كونها تمثل المدخل الطبيعي لأفريقيا من جهة الشرق، فقد دار صراع كبير بين كل من إثيوبيا وإريتريا (١٩٩٨-٢٠٠٠)، وهو من الصراعات التي تطورت إلى حرب شاملة، فبعد أن راح ضحية العمليات المسلحة مئات الآلاف من الطرفين، مازالت القضية قيد التحقيق ومحل بحث، وإن كانت الحرب قد انتهت، فقد بدأت المناورات السياسية والدبلوماسية، وكان لبعثة الأمم المتحدة الجهد الأكبر في إغاثة الأبرياء والضحايا من الطرفين ما بعد الحرب، وكان لها جهود ملموسة في وقف النزاع، والتنسيق العسكري، وفي مجالات حقوق الإنسان، وهي المجالات التي كان لها أبلغ الأثر، وهو المراد من البحث.

الكلمات المفتاحية: بعثة -الأمم المتحدة- إثيوبيا- إريتريا

Efforts of the United Nations Mission after the Eritrean-Eritrean War (May 2000 / December 2001)

Dr. Wael El Sayed Ramadan
Lecturer, Department of Modern History, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Cairo, Arab Republic of Egypt
Wael elsayd@azhar.edu.eg

Abstract: Given the geostrategic importance of the Horn of Africa, where vital waterways, as well as being the natural entrance to Africa from the east, a great conflict has occurred between Ethiopia and Eritrea (1998-2000), which is one of the conflicts that have developed into a comprehensive war, After hundreds of thousands of victims on both sides were victims of armed operations, the issue is still under investigation and under discussion, and if the war is over, political and diplomatic maneuvers have begun, and the United Nations Mission has had the greatest effort in providing relief to innocent people and victims on both sides of the post-war era, and has had concrete efforts In stopping the conflict and general coordination Diabetes, and in the areas of human rights, which are the areas that have had the most impact, which is intended from the research.

key words:
Mission - United Nations - Ethiopia - Eritrea

مُقَدِّمَة

تعد منطقة القرن الأفريقي من أهم المناطق الاستراتيجية، حيث استحوذت على أهم الطرق البحرية العالمية والمحورية، والذي كان له تأثير كبير ومباشر على شعوب المنطقة، وعلى مستقبلها، فالأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة جعلتها محورا للصراع، ويعد الصراع الدائر بين كل من إثيوبيا وإريتريا من الصراعات التي تطورت إلى حرب شاملة، بسبب الممرات المائية الحيوية حيث تتحكم في البر الغربي الأفريقي لمضيق باب المندب، فضلاً عن كونها تمثل المدخل الطبيعي لأفريقيا من جهة الشرق، كذلك تداخل الحدود الإثيوبية الإيريترية لما يقارب التسعمائة كيلو متر، حيث تقع إثيوبيا في الجنوب من اريتريا مع تشابك مصالح القوى الإقليمية والدولية في تلك المنطقة، وبالتالي لعبت تلك القوى أدواراً متفاوتة في الصراعات التي دارت فيها ، ومن ذلك الصراع الإرتيري– الإثيوبي.

وهذا البحث يعرض لفترة ساخنة من تاريخ الصراعات في منطقة القرن الأفريقي؛ عندما اصطدمت إثيوبيا بمثيلتها إريتريا في حرب ضروس، ونزاع شرس على الحدود، فقامت على أثره الأمم المتحدة بالتدخل الفوري؛ لإنهاء هذه الحرب الطاحنة، وإقرار السلام بين البلدين، ويعرض البحث كذلك قيام منظمة الأمم المتحدة بتكوين بعثة دائمة لدى إثيوبيا وإريتريا، حيث قامت بالعديد من المشروعات والجهود الإنسانية التي كانت من الأسباب المباشرة لرفع المعاناة عن اللاجئين والمشردين داخليًا وخارجيًا، كذلك تم رفع خطر الألغام، حيث حاولت البعثة حل هذه المشكلة بالتعاون مع المنظمات الحكومية والمنظمات المدنية، وتهدف الدراسة هذه إلى إبراز دور منظمة الأمم المتحدة في تصفية هذا الصراع بين هاتين الدولتين، وتوضيح ما أسهمت فيه بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا واريتريا في إعادة صياغة وإقرار السلام بين البلدين، وكذلك جهود المنظمة في العديد من الأمور مثل مجال حقوق الإنسان والتنسيق العسكري، ومشكلات اللاجئين، وأخيرا في مشكلة الألغام، كما كان

الهدف الأساسي من الدراسة معرفة الجوانب الخلافية بين الدولتين لمعرفة الطريق إلى الحل من خلال التعمق في المشكلات التي واجهت بعثة الأمم المتحدة والطرق التي اتبعتها في سبيل الحل.

لمحة تاريخية:

تشرف إريتريا على منطقة القرن الإفريقي، وعلى مضيق باب المندب الذي يعد المخرج الوحيد للبحر الأحمر إلى خليج عدن والمحيط الهندي، ويصل مجموع طول ساحل القرن الأفريقي على تلك المياه حوالي ٢٤٨٨ ميلا(١).

لقد ظهرت إريتريا كوحدة مستقلة بذاتها(٢) بعد أن كانت مستعمرة لإيطاليا التي اتجهت بناظريها إلى سواحل البحر الأحمر حينما فشلت في الاستيلاء على الشمال الإفريقي لاصطدامها بالأطماع الفرنسية هناك(٣)، واستطاع الإيطاليون التمركز في ميناء عصب، وعقد العديد من الاتفاقيات مع شيوخ وسلاطين المنطقة منذ سنة ١٨٦٩م(٤)، وبالفعل قامت القوات الإيطالية بالتوغل داخل الأراضي في الداخل، وأسسوا مستعمرة إيطالية عاصمتها

(١) جودة حسنين جودة: قارة أفريقيا، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م، ص٣٥ .

(٢) من الجدير بالذكر أنه في ١٥ ابريل ١٨٩١ أبرم الانجليز والايطاليون اتفاقًا ثنائيًا في روما لتعيين مناطق الحدود بين اريتريا والسودان من رأس قصار على ساحل البحر الأحمر، إلى النيل الأزرق.
السيد رجب حراز: الأصول التاريخية للمشكلة الأرترية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٤.

(٣) جعفر عباس حميدي: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٢م، ص٨٤ .

(٤) شوقي الجمل: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ميسو للطباعة، د- ت، القاهرة، ص٩٣ .

أسمرة[١]، ولكن أدى هذا التوغل إلى الصدام مع الإثيوبيين في عهد الامبراطور (منليك) عندها حدث الصدام بين الدولتين في مارس سنة ١٨٩٦م، وكان النصر حليف الإثيوبيين في معركة (عدوة) [٢]، وبعد توقيع معاهدة (أديس أبابا) في سنة ١٨٩٦م حددت الحدود الحبشية مع إريتريا على أساس الحد الفاصل بينهما بعد هزيمة الايطاليين في معركة عدوة ورسمت الحدود على خط أنهار موب، وبيليسيا، ومونا[٣].

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا بعد توالي الهزائم على إيطاليا، وتحديدًا في عصر الإمبراطور هيلاسلاسي سنة ١٩٤٢م، وبعد تحرير شرق إفريقيا من الاحتلال الإيطالي قامت إثيوبيا بالضرب على وتر الوحدة في الجنس وأن الشعب الإرتيري نفسه وقف بجانب إثيوبيا ضد المحتل الإيطالي، وطالب بالانضمام إلى إثيوبيا، كذلك وقفت بريطانيا موقفًا غريبًا حين أقدمت على ضم الهضبة الإرتيرية وميناءي مصوع وعصب إلى إثيوبيا، كما أيدت الأمم المتحدة مساعي هيلاسلاسي في هذا الأمر وتم ضم اريتريا للتاج الإثيوبي سنة ١٩٥٠م[٤].

وفي سنة ١٩٥٢م ارتبطت اريتريا بإثيوبيا في اتحاد فيدرالي، ثم أقدم الامبراطور على ضم اريتريا نهائيًا في سنة ١٩٦٤م[٥]، وقد أدى ذلك إلى

(١) جعفر عباس حميدي: مرجع سبق ذكره، ص٨٧ .
(٢) شوقي الجمل: مرجع سبق ذكره، ص٩٦- ٩٧ .
(٣) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص٢٤.
(٤) عمر محمد علي الأثيوبي: إثيوبيا في عصرها الذهبي (عصر هيل لاسيلاسي الأول)، ط١، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ٩٠- ٩١.؛ جميل مصعب: مرجع سبق ذكره، ص٧١- ٧٢.
(٥) أحمد يوسف القرعي: قضية اريتريا بين الحكم الذاتي والانفصالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، ص٥٦.

ظهور بعض الشخصيات المعارضة والتي فر عدد منها إلى القاهرة، ومنهم (عثمان صالح سبي، وإدريس محمد أدم، وغيرهم) (١).

قام الفارون إلى القاهرة بتأسيس حركة سميت بـ"جبهة التحرير الإيريترية" والتي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقلال بأسلوب الكفاح المسلح في الداخل مع الدعم السياسي في الخارج، وقد قوبلت هذه الجهود بالعنف الشديد من جانب الحكومة الإثيوبية(٢).

وفي سنة ١٩٧٤م انهار النظام الامبراطوري في إثيوبيا وحل محله النظام الشيوعي الماركسي فيما يعرف بنظام "منجستو" ولكن قامت ضد هذا النظام عمليات مقاومة واسعة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ما أدى في النهاية إلى انهيار النظام الشيوعي، وسيطرت حركة المقاومة الإثيوبية بقيادة "ميلس زيناوي" على أديس أبابا، وسيطرت "أسياس أفورقي" على أسمرة، وتم الاتفاق على إجراء استفتاء على انفصال اريتريا، وفي ابريل سنة ١٩٩٣م أجري الاستفتاء واختار الإرتيريون الانفصال، واعترفت إثيوبيا بسيادة اريتريا(٣).

أسباب النزاع بعد الاستقلال:

تعود أهمية اريتريا بالنسبة لإثيوبيا؛ بسبب موقعها الجغرافي المطل على الساحل الشرقي للبحر الأحمر بطول (١٠٧٢) كم، والذي كان حائلًا دون وصول إثيوبيا إلى مياه البحر الأحمر، والبعد عن التجارة الدولية، وصارت إثيوبيا بذلك الأمر دولة حبيسة(٤)، وعلى الرغم من الاتفاقات السابقة

---

(١) حلمي شعراوي: الثورة الإرتيرية وحق تقرير المصير، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠، أكتوبر ١٩٩٦م، ص٤٥.

(٢) نفس المرجع: ص٤٨.

(٣) جلال الدين محمد صالح :القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية مجلة قراءات أفريقية، العدد الأول، أكتوبر ٢٠٠٤، ص٦٧.

(٤) السيد رجب حراز: اريتريا الحديثة (١٥٥٧- ١٩٤١) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٧- ١٤.

بين البلدين إلا أن المشكلات قد بدأت تتفاقم بين الدولتين ومن ضمنها مشكلة الحدود سابقة الذكر، حيث إن الأهمية الاستراتيجية لأريتريا لا يمكن إخفائها بالنسبة لأثيوبيا والتي أصبحت بعد استقلال إريتريا دولة حبيسة (land loked)، ومن هنا أصبح المنفذ البحري لإثيوبيا مطلبًا استراتيجيًا وملحًا[١]، وهو ما اعتبرته إثيوبيا سببًا قويًا للمطالبة بمنفذ بحري لها نظرًا لاعتمادها على ميناء "جيبوتي"، كذلك اعتبرته اريتريا ظلم لها لأن من خطط هذه الحدود هو الاستعمار الإيطالي الزائل، كما أن لإريتريا امتداد سكاني لها داخل إثيوبيا، وبالتالي فقد طالب "أسياس أفورقي" بإعادة ترسيم الحدود على هذا الأساس[٢]، ومن هذه المشكلات مشكلة السكان، فهناك مجموعة سكانية عابرة للحدود أي تتواجد داخل الدولتين وهم (العفر) ونسبتهم داخل اثيوبيا حوالي ٣,٢% من نسبة السكان في إثيوبيا، ونسبتهم داخل اريتريا حوالي ٤%[٣].

كما توجد مجموعة سكانية أخرى عابرة للحدود في كلا البلدين وهم التيجرية، والذين بلغ عددهم في إثيوبيا حوالي ٦,٢% واللغة السائدة هي التيجرينية[٤]، وهو ما اعتبره "أسياس أفورقي" امتداد طبيعي للشعب الإرتيري، فقد فرض اللغة التيجرية كلغة رسمية للبلاد بدلًا من اللغة العربية[٥].

---

(١) حلمي شعراوي: الثورة الإرتيرية وحق تقرير المصير، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠، أكتوبر ١٩٩٦م، ص١٣٩.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨م: القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩م، ص٢٢٧.

(٣) محمد عثمان أبوبكر: المثلث العفري في القرن الأفريقي، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢.

(٤) مركز الكتائب للرصد والاستطلاع: إثيوبيا، قسم التقارير الخاصة، مؤسسة الكتائب للإنتاج الاعلامي، ٢٠١٠م، ص ١٣.

(٥) جلال الدين محمد صالح: مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

ويعد هذا التداخل بين إريتريا مع إثيوبيا في الحدود الجنوبية لما يقارب (٩٠٠) كم؛ مما أثر على العلاقات الحدودية بين البلدين، وهذا التداخل في العناصر السكانية بين البلدين، وخاصة العنصر التيجري في اريتريا أكبر التجمعات البشرية فيها، والذي ينتسب غالبيتهم للكنيسة القبطية وكنيسة الحبشة في إثيوبيا، خاصة أن غالبيتهم ينتمون إلى التيجريين الموجودين في إثيوبيا، وهذا جعل التنافس موجود بين البلدين لكسب ود هذه القبيلة واتخذتها الدولتين زريعة للتدخل في شئون الأخر(١).

أما عن الدوافع الاقتصادية فقد ادعت إثيوبيا أن إريتريا بالرغم من وجود العديد من الموانئ على البحر إلا أنها دولة حبيسة لأنها دولة فقيرة اقتصادية، ولا تتحمل الاستقلال عن إثيوبيا، لفقرها الشديد من الناحية الاقتصادية، واعتمادها الكامل على إثيوبيا(٢).

ولكن بالبحث نجد أن هناك رد حاسم على هذا الادعاء وهو سبب واعد للخلاف بين الدولتين وهو تكون اريتريا من ٦٢١ جزيرة أهمها ارخبيل دهلك الواعدة بالبترول مما كان له أكبر الأثر والحسرة في نفوس الإثيوبيين لانفصال إريتريا عنها(٣).

بداية الحرب:

عمدت اريتريا إلى تقديم نفسها كقوة إقليمية يعتد بها في المنطقة لموقعها الاستراتيجي المتميز، وكقوة منظمة ذات كفاءة عسكرية عالية؛ بسبب الخبرة الطويلة المكتسبة من الكفاح الوطني المسلح، ومحاولة تغيير نظام

(١) السيد رجب حراز: اريتريا الحديثة (١٥٥٧- ١٩٤١) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٧- ١٤.

(٢) الزبير سيف الإسلام: الصحفيون العرب في إريتريا، مطبوعات المركز العربي للدراسات الإعلامية، ١٩٨١، ص٩.

(٣) حسن مكي محمد: تطور أوضاع المسلمين الأريتيريين، المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم، شعبة البحوث والنشر، د- ت، د- ط، ص٣.

القوى في المنطقة، وهذا هو الذي دفع رئيس خارجية إثيوبيا (سيوم مسفن) للتصريح بأن اريتريا هي المسئول الأول عن تفجير الأزمات في المنطقة عن طريق الضغط على جيرانها(١).

وقد بدأت الحرب من جانب اريتريا بالفعل حين أقدمت على اقتحام الأراضي الإثيوبية في ٦ مايو ١٩٩٨م، واستيلائها على بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها، وقد تعللت الحكومة الإرتيرية ببعض الحجج وهي: خرق إثيوبيا للحدود الموروثة من جانب الاستعمار، واحتلالها الفعلي لبعض المناطق الإرتيرية في الأجزاء الجنوبية الغربية، والجنوب الشرقي لإرتيريا، وقد جسد هذا العمل العدائي أيضًا الخريطة التي أصدرتها إثيوبيا في سنة ١٩٩٧م متضمنة أراضي إرتيرية، وهي ذات الخريطة التي طبعت على العملة الإثيوبية في نفس السنة، كما قامت القوات الإثيوبية بشن غارات حربية على القوات الإرتيرية عند منطقة (بادمي) في السادس من مايو سنة ١٩٩٨م(٢).

وجاء رد الحكومة الإثيوبية أن دوريات من القوات الإرتيرية قامت باحتلال وتوغل داخل الأراضي الإثيوبية عند منطقة (بادمي) وأن المحاولة بآت بالفشل واستطاعت إثيوبيا تحقيق بعض الانتصارات غير الحاسمة(٣)، ثم تفجرت الأوضاع مرة أخرى في فبراير ١٩٩٩م في ثلاث مناطق هي "بادمي"، و"زالامبيسا" و"يوري" وهو ما أجبر الحكومة الإرتيرية لقبول خطة السلام التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية(٤) .

---

(١) "تصريح وزير خارجية إثيوبيا سيوم مسفن" مجلة المجلة، العدد ١٠٠٢، بتاريخ ١/ ٥/ ١٩٩٩م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: رسالة مندوب إريتريا في الأمم المتحدة، 459 /1998 /s في ٢٦ يونيو ١٩٩٨م.

(٣) نفس المصدر: رسالة مندوب إثيوبيا في الأمم المتحدة، 478 /S/1998.

(٤) منظمة الوحدة الأفريقية: تقرير الأمين العام، الدورة الحادية والسبعون، أديس أبابا، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠م، ص٥. وانظر أيضًا، عمر يحي احمد: الصراعات الاقليمية=

وكانت إثيوبيا في نهاية الحرب وتحديدًا في ١٨ مايو (أيار) سنة ٢٠٠٠م قد استولت على مدينة (بارنتو) في جنوب شرق إريتريا، كما أعلنت إثيوبيا أنها استولت على مدينة (مدينا) في الجبهة الوسطى باريتريا(١).

وفي المقابل تشدد موقف الحكومة الإرتيرية تجاه السكان من أصل إثيوبي بدرجة كبيرة بعد استئناف الأعمال القتالية في أيار / مايو ٢٠٠٠. وذلك باعتقال الآلاف منهم أثناء وفي الحال من القتال، وشجعت الحكومة الإرتيرية عودتهم إلى إثيوبيا. وقد ارتفع بشكل كبير عدد الإثيوبيين الذين طُردوا من إريتريا في أعقاب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في منتصف يونيو ٢٠٠٠. وكان أول من طُرد قسراً من إريتريا حوالي ٧٥٠٠ إثيوبي وذلك عندما تقدمت القوات الإثيوبية في عمق الأراضي غير المتنازع عليها في مايو ويونيو ٢٠٠٠م. وقد ادعت السلطات الإرتيرية أن لها الحق في الاعتقال لحمايتهم من هجمات الجيران الغاضبين وكذلك من الوقوع في القتال. وقد أقر هؤلاء اللاجئين حين قالوا إنهم ذهبوا إلى المخيم طواعية لتجنب التعرض للهجوم العدائي من قبل الأهالي(٢).

وقد قدرت بعض المصادر التابعة لبريطانيا عدد القتلى في هذه الحرب بـ ١٥٠٠٠ قتيل على الأقل، كما أشارت منظمة العفو الدولية أن حوالي ٥٣٠٠٠ شخص قد شردوا خارج بلادهم، وقد ارتفع هذا العدد إلى ٦٥٠٠٠ شخص. وقد عزى مجلس العموم البريطاني هذه الحرب إلى سنة الاستقلال في ١٩٩١م حيث لم تحدد الحدود بوضوح بين البلدين(٣). كما بلغ

=في القرن الأفريقي نموذج الصراع الاثيوبي الإرتيري، الحوار المتمدن-العدد: ٤٨٩٦ ، ١٤/ ٨/ ٢٠١٥م.

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي للأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا،530 /2000 /S، 2 يونيو ٢٠٠٠م.

(2) Human Rights Watch, January2003, Vol. 15, No. 3 (A), p 35

(3)HL Deb 30 November 1999 vol 607 cc789-806.

عدد اللاجئين في منطقة القرن الأفريقي في نهاية سنة ٢٠٠١م ما قدره حوالي ٩٩٤٠٠٠ لاجئ[١].

ومن الجدير بالذكر فقد ساهمت بريطانيا بمبلغ ٩ ملايين جنيه استرليني للمعونة الغذائية المباشرة، و١٤ مليون جنيه من خلال المفوضية الأوروبية[٢]. كما ساهمت بريطانيا أيضًا مع المجموعة الأوروبية ما مجموعه ٦٥٤٠٠ طن من الحبوب تم تسليمها إلى اريتريا، وساهمت بريطانيا ب١٧% منها، كذلك تقديم مساعدة إنسانية تقدر بـ ٨٨٥٠٠٠ جنيه استرليني للنازحين داخليًا، و٢٥٠٠٠٠ للنازحين خارجيًا في السودان[٣].

وتعد الحرب الإرتيرية الإثيوبية أشرس حرب عرفتها منطقة القرن الأفريقي في السنوات الأخيرة، حيث حشد فيها الطرفان ما يربو عن ربع مليون جندي، وتكبد فيها البلدان الكثير من الخسائر البشرية والمادية، وبالرغم من أنها انتهت بهزيمة إريتريا، ووضعت الحرب أوزارها بتوقيع قيادة البلدين اتفاق الجزائر في ٨ يونيو من عام ٢٠٠٠ م، ثم بتوقيع اتفاق سلام شامل في الجزائر، في ١٢ديسمبر سنة٢٠٠٠ م، برعاية منظمة الوحدة الأفريقية، – (على الرغم من عدم وقوف الجامعة العربية مع اريتريا في هذه الحرب باعتبارها دولة عربية[٤] بل كانت تراقب الحرب بحذر خشية تأثيرها على

(1)BARIAGABER, PH.D: conflct and the Refugee Experience: Flight, Exile, and Repatriation in the Horn of Africa: pp 37: 38. Assefaw

(2) BARIAGABER, PH.D: conflct and the Refugee Experience: Flight, Exile, and Rep. HC Deb 05 July 2000 vol 353 cc313-4

(3) HL Deb 06 July 2000 vol 614 cc147-8WA

(٤) من الجدير بالذكر أن العرب أطلقوا على البر المواجه لليمن أهل الحبشة، وعرفوا ملكة أكسوم، حيث تردد التجار العرب على هذه المنطقة سعيًا وراء التجارة، كما تردد أهل أكسوم على مكة للقيام بأعمال الرقص واللعب بالحراب في الأعياد وما شابه.

عثمان صالح سبي: تاريخ اريتريا، الجزء الأول، ص٤٠.

المصالح العربية[١])- وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان" والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة[٢]، وقد اشتمل الاتفاق على وقف العمليات العسكرية نهائيًا، وإطلاق أسرى الحرب وإعادتهم إلى أوطانهم، وتشكيل لجنة تحقيق محايدة لتحديد أسباب الصراع لمحاولة تجنبها في المستقبل[٣].

الموقف الدولي من الحرب:

موقف الولايات المتحدة الأمريكية: حيث قامت بتقديم مبادرة مشتركة مع رواندا في الأول من يونيو ١٩٩٨م، وقد تضمنت أربع نقاط وهي: انسحاب القوات الإرتيرية من الأراضي المتنازع عليها، وجود منطقة بين البلدين منزوعة السلاح، إخضاع المنطقة المنزوعة السلاح لرقابة دولية، بدء مفاوضات ترسيم للحدود بين البلدين[٤].

موقف جيبوتي: في مايو ١٩٩٨م بعد نشوب الحرب طرح رئيس جيبوتي (حسن جوليدا) مبادرة لاحتواء الأزمة بسحب اريتريا لقواتها من الأراضي المتنازع عليها، وكانت اثيوبيا قد رفضت الدخول في أي مفاوضات قبل الانسحاب وهو ما رفضه الجانب الأريتيري[٥].

---

(١) جامعة الدول العربية: تقارير الأمين العام، تقرير ما بين الدورتين ١١١، ١١٢، سبتمبر، ١٩٩٩م، ص٥٥.

(2)Sally Healy and Martin Plaut: Ethiopia and Eritrea: Allergic to Persuasion: JANUARY 2007: AFP BP 07/01, chatham house, p 2.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، S/ 2000/ 1194، بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٠م.

(٤) فاطمة علي البتانوني: الصنيعة الاستعمارية حدود سياسية وصراعات اقليمية اريتريا واثيوبيا نموذجا ١٩٨٤، مجلة الدراسات الافريقية وحوض وادي النيل، المجلد الثاني، العدد الخامس، مارس ٢٠١٩، ص٣٤٢.

(٥) عبد الملك عودة: الحرب والسلام في أفريقيا، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٧٦.

موقف منظمة الوحدة الأفريقية: دعت المنظمة إلى حل الصراع بالتسوية السلمية، كما قامت بجهود الوساطة بين الطرفين، ورفضت الوساطة كلا من البلدين، فقام مجلس وزراء الخارجية بتبني مقترحًا مصريًا يقضي بوقف الأعمال العدائية والقبول بالمبادرة الأمريكية الرواندية ولكن تم فشل هذا المقترح(١).

دور بعثة الأمم المتحدة ما بعد الحرب:

بدأ دور الأمم المتحدة في التهدئة، حيث أن أولى مقاصد الأمم المتحدة التي وردت في المادة الأولى من الميثاق هي: تحقيق السلم والأمن الدوليين، ولتحقيق هذه الغاية فإن منظمة الأمم المتحدة منوطة بتطبيق الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية وفقًا لمبادئ العدل والقانون، وبالتالي وجه رئيس مجلس الأمن نداء إلى كلا من إثيوبيا وإريتريا بوقف جميع الأعمال العدائية بين الطرفين، كما أكد ان الحالة العدائية بين البلدين تهدد السلم والأمن الدوليين، وتشكل تهديدًا كبيرًا لحالة الاستقرار للمنطقة، وله تداعيات خطيرة على السكان والمدنيين(٢). كما طالب الدول الداعمة للدولتين بالسلاح بالكف عن إرسال أي أسلحة للطرفين(٣).

وفي ٧ مايو (أيار) سنة ٢٠٠٠م، قام رئيس مجلس الأمن (وانج ينجفان- (wang yingfan) بإرسال رسالة للأمين العام للأمم المتحدة يخبره فيها بأن أعضاء مجلس الأمن قد وافقوا على تسيير بعثة دولية تحت قيادة الأمم المتحدة لزيارة أسمرة وأديس أبابا لحث كلا الدولتين في المضي قدمًا في

(١) مجدي جلال: دور مجلس الأمن والسلم الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، العدد ٢١، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٣.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: قرارات مجلس الأمن، القرار رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٩٨م، ١٢٩٧ لسنة ٢٠٠٠م، S/ res/ 1297، 12 مايو ٢٠٠٠م.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: قرارات مجلس الأمن، القرار رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٩٨م، S/ 1227 /res، 10 فبراير ١٩٩٩م.

العملية السلمية وترك النزاعات فيما بينهما على أساس قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة(١).

بدأ الاتفاق بين البلدين برعاية كلًا من منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الأمم المتحدة بتوقيع وزير خارجية كلا البلدين على اتفاق وقف إطلاق النار في ١٨ يونيو (حزيران) ٢٠٠٠م، وذلك برعاية الرئيس الجزائري باعتباره رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، وقد أعلن الطرفين احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال، والمعتمد في القاهرة سنة ١٩٦٤م(٢)، وقامت الأمم المتحدة بتعيين الحدود طبقًا للمعاهدات المبرمة في حقبة الاستعمار، كما تقرر إنشاء عملية لحفظ السلام برعاية الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وكانت مهمتها مراقبة وقف إطلاق النار، وانشاء منطقة أمنية مؤقتة، وإبعاد الطرفين المتحاربين، وسحب القوات بعيدًا عنها لضمان عدم وقوع الاشتباك(٣).

وفي الحادي والثلاثين من يوليو سنة ٢٠٠٠م صدر قرار رئيس مجلس الأمن رقم ١٣١٢ بإنشاء بعثة للأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتيريا على سبيل الإعداد لعملية حفظ السلام وتكونت من العسكريين بحد أدنى ١٠٠ جندي، وما يلزم من موظفي الدعم المدني، وحدد القرار مهمة البعثة في: إقامة اتصال مع الطرفين، زيارة المقار العسكرية للطرفين، وأي مناطق أخرى يراها

(١) وثائق الأمم المتحدة: وثائق مجلس الأمن المتبادلة، 392 /2000 /S، 8 مايو ٢٠٠٠م.

(٢) يرى مجلس منظمة الوحدة الأفريقية أن حدود الدول الأفريقية في وقت استقلالها هي حقيقة واقعة، وتتعهد كل الدول الأعضاء في المنظمة باحترام هذه الحدود القائمة وقت الاستقلال.

وثائق منظمة الوحدة الأفريقية: قرارات وتوصيات وبيانات المنظمة ١٧- ٢١ يونيو ١٩٦٤م، القاهرة، AHG/ RES/ 17.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي للأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، 643 /2000 /S، ٣٠ يونيو ٢٠٠٠م.

الأمين العام أنها مهمة للبعثة، الإعداد لإنشاء لجنة للتنسيق العسكري، وتقديم المساعدة اللازمة للتخطيط لعملية حفظ السلام(١).

وتألفت بعثة الأمم المتحدة من عناصر سياسية وعسكرية وإعلامية، وإدارية، وعناصر للأعمال المتعلقة بالألغام مع التنسيق المستمر مع المنظمات التي تعني بالأنشطة الإنسانية، وكان موقع انتشار البعثة هو المنطقة الأمنية بين البلدين، والمناطق المجاورة لها(٢).

وفي الخامس عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠٠م قرر مجلس الأمن بقرار رقم ١٣٢٠ لسنة ٢٠٠٠م بنشر قوات في إطار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لا يقل قوامها عن ٤٢٠٠ من الأفراد منهم ٢٢٠٥ من المراقبين العسكريين، حتى ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠١(٣). وقرر المجلس كذلك، أن يراعي لدى النظر فيما إذا كان سيجدد ولاية البعثة، ما إذا كان الطرفان قد حققا تقدما كافيا في عملية تعيين ورسم الحدود الإثيوبية – الإرتيرية وفي إبرام تسوية سلمية شاملة ونهائية(٤).

وبعد قرار وقف إطلاق النار الكائن في يونيو سنة ٢٠٠٠م قام الأمين العام بزيارة لكلًا من إثيوبيا وإريتريا في الفترة من ٥- ٩ ديسمبر ٢٠٠٠م،

---

(١) وثائق الأمم المتحدة: قرارات مجلس الأمن، القرار رقم ١٣١٢ لسنة ٢٠٠٠، S/ RES/ 1312(2000).

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي للأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، 785 /2000 /S، 9 أغسطس ٢٠٠٠م.

(٣) حيث كانت دول مثل (إسبانيا، وأوروجواي، وأوكرانيا، وإيطاليا ، وبولندا، والجزائر، ورومانيا، وزامبيا، والسويد والصين) من أولى الدول المشاركين بأفراد عسكريين في البعثة.

وثائق الأمم المتحدة: مجلس الأمن، رسالة موجهة من الأمين العام لرئيس مجلس الأمن، 2000/841 /s، بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٠٠م .

(٤) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، 202 /2001 /S، 7 مارس ٢٠٠١م.

حيث التقى في إثيوبيا برئيس الوزراء (ميليس زيناوي) (meles zenawi) ووزير الخارجية (سيوم مسفن) (Seyoum mesfin)وكذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد سالم أحمد سالم، وفي إريتريا التقى بالرئيس (أسياس أفورقي) ووزير الخارجية (علي سعيد عبد الله) ومجموعة من كبار المسؤولين وذلك لبحث أوجه السلام الذي سوف يتبع من كلا البلدين(١).

كما قام السيد الأمين العام بتعيين السيد ليجوايلا جوزيف (بتسوانا) ممثلًا خاصًا له في كلا البلدين(٢)، كما تم تعيين اللواء باتريك كاميرت (هولندا) كقائد للقوات العسكرية للبعثة(٣).

وقامت منظمة الوحدة الأفريقية بدعم بعثة الأمم المتحدة بتشكيل بعثة اتصال لمنظمة الوحدة الأفريقية في إثيوبيا واريتريا، وتتمثل مهمتها في دعم بعثة الأمم المتحدة لوقف الأعمال العدائية بين البلدين(٤).

أما عن قوام البعثة الرئيسي العسكري فبلغ في البداية ٤١٤٣ عسكريًا ينتمون إلى ٤٠ دولة منهم ٣٢٣٦ جنديًا، ١٢١ من ضباط الأركان العسكريين، و٢١٢ مراقبًا عسكريًا، و٥٧٤ من عناصر الدعم الوطني، وتألف العنصر المدني من ١٥٩ موظفًا دوليًا، و١١٤ موظفًا محليًا. حيث انتشرت قوات الكتيبة الهولندية الكندية في القطاع الأوسط، والكتيبة الأردنية في القطاع

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي للأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2000/ 643، 30 يونيو ٢٠٠٠م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: وثائق مجلس الأمن، رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، s/ 2000/ 947، ٤ أكتوبر ٢٠٠٠م.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي للأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 145، 12 يناير ٢٠٠١م.

(٤) منظمة الوحدة الأفريقية: تقرير الأمين العام، الدورة الحادية والسبعون، أديس أبابا، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠م، ص١.

الغربي، والكتيبة الكينية معززة ببعض عناصر الكتيبة الكندية في القطاع الشرقي، وكل هذه الكتائب تؤدي عملها بالكامل(١).

وفي الخامس من يوليو سنة ٢٠٠١م صل الجنرال الكيني بيتر مارينارا لتولي منصبه كنائب لقائد قوات البعثة وكبير للمراقبين العسكريين، وفي الحادي والثلاثين من أغسطس أصبح قوام البعثة العسكري فقط ٣٨٧٠ من العسكريين، منهم ٣٦٥٥ جنديًا، و٢١٥ مراقبًا عسكريًا، كما نظمت دورات دراسية عن موضوع "الفروق بين الجنسين وحفظ السلام" في ثلاثة مواقع ميدانية عصب وأديجرات، وبارينتو، بالإضافة إلى أديس أبابا، وأسمرة(٢).

وفي الرابع عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١م مدد مجلس الأمن ولاية البعثة إلى ١٥ مارس ٢٠٠٢م، كما شددت البعثة على الالتزام بالفقرة ج من المادة ١٤ من اتفاقية وقف إطلاق النار والتي تنص على المراقبة المستمرة من قبل الوحدات العسكرية التابعة للبعثة للمناطق الحساسة والرئيسية ضمن المنطقة الأمنية المؤقتة، من أجل تنفيذ كافة الضمانات اللازمة لمنع الأعمال العدائية، ولا تنوي الانسحاب مطلقًا(٣).

وفي ديسمبر ٢٠٠١م جاء التقرير ليؤكد انتشار البعثة بشكل جيد في جميع أنحاء المنطقة الأمنية والمناطق الحساسة بالرغم من القيود التي فرضها الجانبين المتصارعين، وبلغ قوام البعثة ٤١١٧ فردًا من ٤٥ دولة، منهم ٣٩٠٤ جنديًا، و٢١٣ مراقب عسكري(٤).

---

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 202، 7 مارس ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي من الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 1194، 13 ديسمبر ٢٠٠١م.

(٤) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي من الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 1194، 13 ديسمبر ٢٠٠١م.

لجان التنسيق العسكري:

تمثل وجود العنصر العسكري للبعثة في مراقبة واحترام وقف الأعمال القتالية بين البلدين، والإشراف على المنطقة الأمنية، وخلوها من أي وجود عسكري من الطرفين، وهو ما تطلب مواصلة الاتصال مع القيادة العسكرية لكلا من إثيوبيا وإريتريا، لذلك قامت البعثة بتأليف لجنة تنسيق عسكرية، ومهمتها عقد اجتماعات رفيعة المستوى للتشاور في الأمور العسكرية وتجنب استخدام القوة، وتقريب وجهات النظر بين الطرفين(١).

وبالفعل تألفت لجنة التنسيق العسكري التي ترعاها الأمم المتحدة في نيروبي في ٦ فبراير ٢٠٠١م حيث قبل الطرفان إنشاء منطقة امنية عازلة مؤقتة، وقامت البعثة في ٢٦ فبراير بمراقبة جميع المناطق الحساسة على الحدود بين البلدين وفي المنطقة الأمنية المؤقتة(٢).

كما قامت بعثة الأمم المتحدة من التأكد من المنطقة العازلة منزوعة السلاح في ٧ مارس سنة ٢٠٠١م، مما أدى إلى إعلان المنطقة منزوعة السلاح رسميًا في إبريل ٢٠٠١م، والذي أعد شكلًا من أشكال السلام وترتب عليه إعادة جميع المدنيين واللاجئين إلى مناطقهم، وتحسبًا لتجدد النزاعات خاصة في الجنوب بسبب قرب تمركز القوتين المتحاربتين فقد قررت الأمم المتحدة نشر قوات إضافية على طول الحدود الجنوبية للمنطقة العازلة(٣).

وفي هذا الصدد أيضًا تم إعداد مشروع لخطة تشغيلية بواسطة رسام خرائط الأمم المتحدة، وهو أمين اللجنة وتم إرسالها للجنة للنظر فيها، وسوف

---

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي للأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2000/ 785 /، 9 أغسطس ٢٠٠٠م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 202 /، 7 مارس ٢٠٠١م.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/608 /، 19 يونيو ٢٠٠١م.

يتم تحديد الميزانية اللازمة لذلك فور الموافقة عليها وقد بلغت الميزانية من التبرعات ٣,٨ مليون دولار، [١].

كذلك قامت البعثة بتحديد عدد القوات الإرتيرية تحسبًا لأي هجوم قد يقع منها[٢] فوجدت العدد ٥٥٠٠ من القوات المحلية و٣١٠٠ من أفراد الشرطة وقد وزعت هذه الأعداد على شكل كتائب عددها ١٤ في كل منطقة فرعية كتيبة[٣].

وفي ١٦ (نيسان) ابريل وقع ممثل الأمم المتحدة مع المفوض الأريتيري مشروع الاتفاق الأولي بشأن سير حركة القوات الإرتيرية داخل المنطقة، وأشار المندوب إلى ضرورة حمل بطاقات هوية وتراخيص لحمل السلاح، وارتداء ملابس رسمية مميزة، وتحديد أماكن لتخزين السلاح معروفة مسبقًا داخل المنطقة[٤].

وفي مجال إعادة بناء الثقة عقدت البعثة الأممية لقاء مع القادة الدينيين في كلا البلدين لتعزيز السلام الدائم بين البلدين، وإن كان هذا

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/608، 19 يونيو ٢٠٠١م.

(٢) من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن القوات الإثيوبية كانت تقوم باختراق المنطقة الأمنية ففي شهر مارس ٢٠٠١م قامت ثلاث تشكيلات كبيرة من القوات الأثيوبية داخل المنطقة الأمنية على بعد (أربعة أميال) رصدتها بعثة الأمم المتحدة، وهو ما يعد خرقًا للاتفاق.

BBC: Horn peace boost 30 march 2001.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/608، 19 يونيو ٢٠٠١م.

(٤) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/608، 19 يونيو ٢٠٠١م.

الاجتماع قد فشل بسبب تعنت الجانب الأثيوبي، ولكنها التزمت فيما بعد بعقد هذه المبادرة(١).

استعرض التقرير الخريطة النهائية للمنطقة المؤقتة والتي قدمتها بعثة الأمم المتحدة كما حثت الطرفين على قبولها رغم اعتراض الدولتين على بعض النقاط(*).

تقدمت البعثة بعدة مقترحات في الاجتماع الذي تم في نيروبي في ٨ أغسطس ٢٠٠١م، وهي مقترحات متعلقة بأمن الحدود وعودة المشردين، وقيام السلطات العسكرية لكلا البلدين بزيارة مشتركة إلى مواقع البعثة على الحدود، وعقد اجتماعات مع قادة القرى الجنوبية لمناقشة المسائل المحلية(٢).

كما قامت البعثة بعمل لجنة التنسيق العسكري لمحاولة بناء الثقة بين الطرفين(٣)، ففي نيسان ابريل ٢٠٠١م في جيبوتي نظرت اللجنة في أمكانية

---

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي للأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 608، ١٩ يونيو ٢٠٠١م.

(*) جاء اعتراض إثيوبيا على الخريطة من ناحية القطاع الشرقي فقد أكدت أن هناك جيبًا بطول ٨ كيلو متر ينبغي إعادته إلى إثيوبيا، وأن عرض المنطقة الأمنية المؤقتة يجب أن يكون ٢٥ كيلو متر بطريقة موحدة وهو ما لم يكن موجود في القطاع الأوسط، كما اعترضت إريتريا لأنها تخرج عن المقترحات التي قدمت في يناير ٢٠٠١م، وضرورة تسوية المشاكل الحدودية في المنطقة الجنوبية.
وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

(٣) شدد مجلس الأمن الدولي على ضرورة إعادة الثقة بين الطرفين المتنازعين من خلال قبول مواطني الطرف الأخر وعدم التمييز بين المواطنين الذين ينحدرون من أصل قومي أخر، والسماح لهم بالبقاء في أراضيهم، وأن تقوم منظمات المجتمع المدني في البلدين بهذه المبادرات والاتصالات.
وثائق الأمم المتحدة: قرارات مجلس الأمن، قرار رقم ١٣٦٩ (٢٠٠١)، S/res/1369، 14 سبتمبر ٢٠٠١م

انشاء فرقة مشتركة للتحقيق في الحوادث التي قد تحدث من الطرفين في المستقبل، وضرورة وضع خطة لمراقبة الجمارك والهجرة على الحدود، وفي ٢١ مايو أيار في نيروبي اتفق الطرفان على إنشاء ثلاث لجان تنسيق عسكري مع إعادة رفات الجنود لكلا الدولتين(١).

في ٢٩ أكتوبر، و٢٨ نوفمبر ٢٠٠١م عقد اجتماعين للجنة التنسيق العسكري الأول في جيبوتي والثاني على جسر نهر مريب(٢)، وفيه نوقشت عدة قضايا متعلقة بالبعثة ومنها القيود المفروضة على حرية التنقل للبعثة، إغلاق مكاتب الاتصال، كما تم الاتفاق على تبادل رفات الجنود الذين قتلوا في الصراع(٣).

الشأن الإعلامي:

لا شك أن عمل برنامج إعلامي في ظروف حفظ السلام يجب أن يكون برنامجًا مدروسًا جيدًا؛ لأن العمل الإعلامي من شأنه إحراز المزيد من التقدم في عملية السلام، ووقف الأعمال القتالية؛ لذلك قامت البعثة ببث برنامجها الإذاعي عبر الإذاعة الإرتيرية لمدة ساعة بالإنجليزية واللغات المحلية، وشملت نشرة أخبار عن أخر التطورات في البعثة، وبثت تقارير عن مستجدات السلام، وقامت أيضًا بإذاعة المواد المتعلقة بالخدمة العامة، ومعلومات عن الخدمات الإنسانية، كما واصل المكتب الإعلامي للبعثة بتقديم برامجه الإعلامية من أجل التوعية، وشملت الإشراف على تنظيم رحلة

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/608، 19 يونيو ٢٠٠١م.

(٢) ويسمى بنهر القاش طوله ٤٤٠كم وينبع من هضبة التيجراي، ويشكل حدود طبيعية بين اريتريا وإثيوبيا، ويعرف أيضًا بنهر مأرب نسبة إلى سد مأرب باليمن.
محمد عثمان أبوبكر: تاريخ اريتريا المعاصر أرضًا وشعبًا، ص١٤٥.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي من الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 1194، 13 ديسمبر ٢٠٠١م.

لمندوبي وسائط الإعلام الدولية والوطنية ليشهدوا تحديد المنطقة الأمنية، وعقد المؤتمرات الصحفية بانتظام مع مندوب الأمين العام، وقائد القوة الأممية، وتقديم إحاطات إعلامية للمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية(١).

أما عن البرنامج الإعلامي الذي قدمته البعثة في الدولتين خلال فترة الدراسة، حيث ظلت البعثة تبث إرسالًا اسبوعيًا لمدة ساعة منذ يناير ٢٠٠١م اشتمل على أخبار البعثة والقضايا الإنسانية والمعلومات وذلك عبر الإذاعة الإرتيرية باللغات العربية والانجليزية واللغات المحلية، ولكن كانت المعوقات أكبر على الجانب الإثيوبي، وقد حاولت البعثة للتغلب على هذا المعوق بتوفير المواد والبرامج الإذاعية على موقع الأمم المتحدة باللغة الإنجليزية وست لغات محلية إثيوبية، كما تم توزيع كراسات توعية بالألغام بثلاث لغات مختلفة في جميع المنطقة الأمنية المؤقتة، والمناطق المجاورة، كما جرى إصدار مواد مطبوعة باللغات المحلية عن أهمية السلام وبمهام البعثة وأنشطتها(٢).

وقام قسم الإعلام في البعثة بتنظيم جلسات إحاطة صحفية منتظمة في العاصمتين، كما رتب وصول أفراد وسائط الإعلام إلى المنطقة الأمنية المؤقتة وسهل وصولهم إليها. وجمعت البعثة أيضا صحفيين من إثيوبيا وإريتريا في محاولة لبناء الثقة بين سكان البلدين. وتم أول حدث من هذا النوع في ٧ تموز/ يوليه ٢٠٠١، بمناسبة الاحتفال بافتتاح جسر نهر مريب الذي تبرعت به حكومة هولندا، ثم بعد ذلك في مؤتمر صحفي إثيوبي – إرتيري مشترك عقد في ٩آب/أغسطس على جسر نهر مريب أيضا. وهذه

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 202، 7 مارس ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/608، 19 يونيو ٢٠٠١م.

التدابير لبناء الثقة تتسم بأهمية بالغة، حيث أن التغطية الصحفية في البلدين كانت تتسم بلهجة مثيرة ومهيجة(١).

وخلال الفترة من ١٥ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة بالاشتراك مع مكتب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إثيوبيا، أول دورة مشتركة بين البعثة والقوات المسلحة الإثيوبية لتدريب المدربين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشارك في الدورة ٢٨ شخصا منهم ٢٤ يمثلون القوات المسلحة الإثيوبية، فضلا عن مندوبين من منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الدولية للهجرة. وقد قوبلت الدورة، التي كانت تستهدف أيضا إعداد مدربين للقوات المسلحة الإثيوبية، بترحاب كبير. وخلال النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة ومكتب مكافحة الإيدز في إريتريا أيضا جلستين تدريبيتين مدة كل منهما نصف يوم للتوعية بالفيروس/الإيدز والوقاية منه، وذلك لضباط الأركان والموظفين المدنيين في قيادة البعثة في أسمرة. كما شاركت البعثة في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الإيدز في عام ٢٠٠١ في ١ كانون الأول/ ديسمبر (٢).

وفي إطار التوعية قامت الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية بتدريب ٣٠ من أفراد المنظمات غير الحكومية لتسيير أعمال التوعية بالألغام، كما حضر ما يقرب من ١٨٠٠٠ شخص لدورات التوعية بالألغام من كافة مناطق المنطقة الأمنية المؤقتة. كما تواصل بعثة الأمم

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي من الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 1194، 13 ديسمبر ٢٠٠١م.

المتحدة تحمل تكاليف الموظفين الأساسيين، والمعدات لمركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام(١).

في مجال إزالة الألغام(٢):

شكل وجود الألغام والمعدات غير المنفجرة على طول خطوط القتال بين الجانبين خطرًا كبيرًا في إعادة التوطين، وعودة اللاجئين إلى مناطقهم مرة أخرى، كما تشكل عائقًا كبيرًا أمام قوات حفظ السلام، ولأن عملية إزالة الألغام فوق مستوى الدولتين المتحاربتين، فقد اضطلعت البعثة بهذه المهمة الثقيلة(٣).

ولتنشيط الأمور المتعلقة بالألغام أنشأت البعثة فريقًا في أسمرا لتنسيق الأولويات المتعلقة بالألغام وإزالتها، وقد قام مركز تنسيق الأعمال سابق الذكر بتدريب ١٥٠ موظفا محليا بالتعاون مع برنامج (البرنامج الإرتيري) والكنيسة الهولندية لإزالة الألغام(٤).

كما قامت البعثة بنشر سرية احتياط هندية وسرية مهندسين هندية في منتصف مارس، وفي مطلع مايو، حيث انضم فصيل سلوفاكي لإزالة الألغام، وحتى منتصف يونيو بلغ عدد جنود البعثة المنتشرين في المنطقة العازلة

---

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

(٢) قام مجلس الأمن بالتشديد على تسهيل الأعمال المتعلقة بالألغام بالتنسيق مع دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام بالأمم المتحدة، ولا سيما من خلال تبادل الخرائط الحالية مع الأمم المتحدة وتوفيرها لها بالإضافة إلى أي معلومات أخرى ذات صلة.

وثائق الأمم المتحدة: قرارات مجلس الأمن، القرار رقم ١٣٤٤ لسنة ٢٠٠١م، ١٥ مارس ٢٠٠١م.(S/ RES/ 1344/ (2001).

(٣) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2000/ 785، 9 اغسطس ٢٠٠٠م، ص٩.

(٤) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 202، 7 مارس ٢٠٠١م.

٥٦٣١ جندي ينتمون إلى أكثر من ٤٠ دولة، أما بالنسبة لدور البعثة في إزالة الألغام فقد تواصلت البعثة مع الجانبين، ففي مارس ٢٠٠١م سلمت اريتريا البعثة ٣١٣ سجلا للألغام تحتوي على ١٧٥٠٠٠ لغم مضاد للأفراد، و٤٥٠٠٠ لغم مضاد للدبابات، أما على الجانب الأثيوبي فقد قدم ١٧ تقرير يمثل نتائج المسح العاجل الذي اضطلعت عليه منظمة " هالو ترست[١]" (halo trust) بمناطق كان يسيطر عليها الجيش الأثيوبي، وتتعاون البعثة بصورة وثيقة مع منظمة اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية لزيادة الوعي داخل اريتريا بمخاطر الألغام، ومن جهة اخرى تم تكوين سرية كينية/ سلوفاكية مشتركة لتعمل في القطاع الشرقي (عصب- بوريه)، وقامت الفرقة بالتخلص من ذخائر الوحدات والتخلص من حقول الألغام والمواد غير المنفجرة في الميدان[٢].

بدأت الحكومة الإرتيرية بخطوة ايجابية عندما قامت بالتوقيع على اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧م[٣] لحظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وذلك في ٢٧ أغسطس ٢٠٠١م. كما وافقت إثيوبيا على تسهيل مشروع لجمع المعلومات نظمه مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للبعثة في ثلاثة قطاعات. أما على الجانب

(١) منظمة هالو تراست هي منظمة غير حكومية أو سياسية بريطانية المنشأ حيث تأسست في سنة ١٩٨٨م، مهمتها إزالة ألغام الحروب.
Martin, Lorna: "Landmines hero honoured in Burns' name: the Guardian. Retrieved 16 May 2018.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/608، 19 يونيو ٢٠٠١م.

(٣) اتفاقية أوتاوا سنة ١٩٩٧م: هي اتفاقية تتعهد فيها الدولة بحظر واستعمال وتخزين وانتاج ونقل الالغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وكان مقر توقيع هذه الاتفاقية أسلو في النرويج.
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntd7w.htm

الإرتيري تم نشر فرق إضافية لإزالة الألغام، ويعمل حاليا ٨٠٠ من الأفراد الإرتيريين في المنطقة، وهم مقسمون إلى ١٤ فرقة تطهير يدوية، وخمس فرق تطهير ميكانيكية، وتسع وحدات للتخلص من الذخائر غير المنفجرة وأعمال المسح، وفريق للكشف عن المنفجرات بواسطة الكلاب(١).

وفي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، قامت فرق إزالة الألغام التي شكلتها الوكالة الإرتيرية لإزالة الألغام، ومنظمة هالو تراست (halo trust)، والمجموعة الدانماركية لإزالة الألغام، ومنظمة معونات الكنيسة الدنماركية، بتطهير ١٣٦ ٦٩٧ ٢ مترا مربعا من حقول الألغام ومناطق القتال في المنطقة الأمنية المؤقتة، كما وضعت علامات على ٠٠٠ ٤٣٦ مترا مربعا أخرى من حقول الألغام. وقامت فرق التخلص من الذخائر غير المنفجرة التابعة لهذه المنظمات بتدمير ٢٣ لغما مضادا للدبابات، و ٦٢٧ لغما مضادا للأفراد، و ٠٨٦ ١٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة(٢).

وإكمالا للجهود المبذولة في الأعمال المتعلقة بالألغام للأغراض الإنسانية، واصلت الوحدتان العسكريتان السلوفاكية والبنجلادشية لإزالة الألغام في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا فحص المسارات وتطهير مواقع العمليات الرئيسية في القطاعين الغربي والأوسط. وتم تشكيل فصيلة سلوفاكية– كينية مشتركة، حيث تعمل في القطاع الأوسط. وقامت فرق التخلص من الذخائر غير المنفجرة التابعة لوحدات البعثة بتدمير العديد من الألغام المضادة للدبابات والمضادة للأفراد وكذلك ١٩٢٥قطعة ذخيرة غير منفجرة. وفي الفترة من ١ حزيران/ يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس، قامت وحدات

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

إزالة الألغام التابعة للبعثة بتطهير ١٥١ كيلومترا من الطرق، و٠٢٠ ٣٠٠ ١ مترا مربعا من مواقع العمليات(١).

وفي ١، ١٥ اكتوبر في أديس أبابا: تم عقد اجتماعين مباشرين بين البعثة والحكومة الأثيوبية من أجل الألغام، حيث سلمت وزارة الدفاع الأثيوبية خرائط للألغام في المنطقة الأمنية والمناطق المجاورة لها، وقد تحقق منها مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للبعثة، واصدر تقرير برضاه بصفة عامة عن دقة هذه المعلومات، وقام مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام بالتعاقد مع منظمات تستخدم معدات ميكانيكية لتطهير الطرق على أعماق أبعد بكثير مما تتيحه حاليا معدات البعثة. حيث كثرت الحوادث بشكل كبير، ففي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع حادثان لانفجار ألغام، بواقع حادث في كل يوم، على طرق مستعملة بكثرة. وكشف التحقيق في هذين الحادثين اللذين وقعا إلى الشمال من المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الغربي عن أنهما نتجا عن ألغام زرعت مؤخرا على بعد عميق(٢).

وانتظم ١٠٢٠ فردا إريتريا في المنطقة الأمنية المؤقتة؛ وهم منظمون في ١٨ مجموعة للإزالة اليدوية، وستة فرق للإزالة الميكانيكية، وست وحدات للتخلص من الذخيرة غير المنفجرة وعمليات المسح، و١٣ فريقا للتوعية بأخطار الألغام، وثلاثة فرق للمسح ووضع العلامات، ووحدتين للكشف عن المتفجرات بواسطة الكلاب، وفي الفترة من ١ سبتمبر إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠١، طهرت الفرقة التي أنشأتها الوكالة الإرتيرية لإزالة الألغام ومنظمة هالو ترست والمجموعة الدانماركية لإزالة الألغام ومنظمة معونات الكنيسة الدانماركية مساحة تبلغ ٧٨٣ ٢٦٧ ٢ مترا مربعا من حقول الألغام ومناطق

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي من الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 1194، 13 ديسمبر ٢٠٠١م.

القتال في المنطقة الأمنية المؤقتة. ودمرت فرق التخلص من الذخيرة غير المنفجرة التابعة لهذه المنظمات ٢٤ لغما مضادا للدبابات و ١ ٠٦٦ لغما مضادا للأفراد و٨٩٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة(١).

كما أكملت الوحدات العسكرية السلوفاكية والبنجلادشية لإزالة الألغام والوحدات العسكرية المشتركة بين سلوفاكيا وكينيا لإزالة الألغام التابعة للبعثة الجهود المبذولة في مجال العمل المتعلق بالألغام للأغراض الإنسانية عن طريق مواصلة فحص الطرق وتطهير مواقع العمليات الرئيسية في القطاع الغربي والقطاع الأوسط والقطاع الشرقي. وفي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، طهرت الوحدات العسكرية لإزالة الألغام التابعة للبعثة ١٦٩ كيلومترا من الطرق و٥٣٠ ٢٨٣ مترا مربعا من مواقع العمليات. كما دمرت فرق التخلص من الذخيرة غير المنفجرة التابعة لوحدات البعثة ٩٤ قطعة ذخيرة غير منفجرة، وفي تعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، واصلت البعثة برامج التوعية بمخاطر الألغام الموجهة إلى السكان المحليين في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وككل، حضر نحو ٢٩٠٩٠ شخصا هذه الدورات حتى الآن. وبدأ تدريب متطوعين لتيسير التوعية بمخاطر الألغام في مجتمعاتهم المحلية. وعلاوة على ذلك، تم تدريب ١٥ فردا من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتيسير التوعية بمخاطر الألغام(٢).

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي من الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 1194، 13 ديسمبر ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي من الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 1194، 13 ديسمبر ٢٠٠١م.

المشاريع سريعة الأثر:

تعد المشاريع سريعة الأثر من الموضوعات المهمة للغاية؛ لأنها تلبي الاحتياجات الفورية للمشردين واللاجئين العائدين بلا مأوى أو أي شيء من متطلبات الحياة الأساسية، وتشمل الصحة العامة والمياه والصرف الصحي، والخدمات الطبية، حيث قامت البعثة بإطلاق برنامج لتمويل كل هذه المشروعات، وتولت إلى جانب البعثة المنظمات غير الحكومية، والوحدات التابعة لقوة البعثة(١).

قامت البعثة بالاشتراك مع حكومة إريتريا بإطلاق نداء إنسانيًا لتوفير ٢١٧ مليون دولار وهدف هذا النداء الأخير إلى تحقيق الاستقرار لحالة أكثر السكان ضعفا، وبخاصة المشردون داخليا واللاجئون العائدون مؤخرا، والعمل على عودتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بصفة دائمة، وقد عاد إلى إريتريا ٠٠٠ ٥٥ لاجئ إرتيري من السودان منذ خريف عام ٢٠٠٠. ولا يزال ٠٠٠ ٢٠٨ مشرد داخلي يعيشون في ٢٤ معسكرا، بينما يوجد ما بين ١٠٠٠٠٠، و١٥٠٠٠٠مشرد داخلي في المجتمعات المضيفة، ويتمثل أكبر قطاع مستهدف من النداء في الأنشطة المتصلة بتوفير الغذاء لـ ٧٦، ١ مليون مستفيد(٢).

كما وجه فريق الأمم المتحدة لإثيوبيا نداء يوم ٢٠ شباط/فبراير لتوفير ٢٠٣ ملايين دولار لمساعدة ٢٤,٦ مليون شخص تضرروا من الجفاف وحوالي ٠٠٠ ٤٠٠شخص شردوا من جراء الحرب(٣).

---

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 202، 7 مارس ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 202، 7 مارس ٢٠٠١م.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 202، 7 مارس ٢٠٠١م.

وفي مارس ٢٠٠١م اتفقت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين مع حكومتي السودان واريتريا على إعادة اللاجئين في أقرب وقت ممكن، وبالفعل في ١٢ مايو عادت المجموعة الأولى منهم والتي ضمت قرابة الـ٩٠٠ لاجئ(١).

وفي مجال عودة اللاجئين ومحاولة توطينهم مرة أخرى قامت البعثة بعمل تقييم سريع للقرى بكل المناطق الواقعة في المنطقة الأمنية والذي تمثل في الحاجة إلى إعادة هيكلة سريعة لكل الاحتياجات الأساسية من صحة ومأوى وشراء مدخلات زراعية للمزارعين، وقد تم الالتزام من البعثة ب٢٧% من الاحتياجات العامة من الأغذية والإعلان عن معونة غذائية من المانحين يتوقع تقديمها في المستقبل القريب، حيث تم اعتماد مبلغ ٧٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لتلبية بعض الاحتياجات العاجلة بالمنطقة الأمنية المؤقتة، والمناطق المجاورة لها في البلدين، حيث تم تخصيص ما يقارب ٥٠% من الأموال لمشاريع الصحة والمياه والصرف الصحي، والتعليم خصوصًا بعد عودة الكثير من اللاجئين وهي من المشاريع سريعة الأثر(٢).

ومن المبلغ سابق الذكر قدمت البعثة ١٥٠ مشروعًا غطى أنشطة تتمثل في الاهتمام بالمياه والصرف الصحي، والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وقد وافقت لجنة المشاريع سريعة الأثر على ١٥ مشروعًا في إثيوبيا، وعلى ٢٨ في إريتريا، وتراوح تكلفة المشروع الواحد ما بين ١٠٠ دولار كحد أدنى، و١٥٠٠٠ دولار كحد أقصى؛ لذلك قامت البعثة بإنشاء صندوق

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/608، 19 يونيو ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/608، 19 يونيو ٢٠٠١م.

استئماني لدعم عملية السلام، ودعم المشاريع سريعة الأثر في ١٦ يوليو ٢٠٠١م[١].

وفي مجال القطاع الصحي تولى صندوق الأمم المتحدة بدعم من الحكومة الهولندية إصلاح عدد كبير من المرافق الصحية، وتوفير لوازم ومعدات الطوارئ، وقد تم تخصيص مبلغ قدره ١٥٠٠٠٠ دولار لتوفير برامج متصلة بالصحة في البلدين، كما عملت منظمة اليونيسيف على إصلاح ١٩ مدرسة هدمت وقت الحرب وذلك في مجال التعليم. أما في مجال المشاريع سريعة الأثر المتعلقة بالصحة والتعليم فقد كانت البعثة تستحوذ على مبلغ ٧٠٠٠٠٠ دولار انفقت جميعها في هذه المجالات مما دفع البعثة إلى إنشاء صندوق خاص لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا، ودعم المشاريع الصغيرة، وفي هذا الصدد تبرعت النرويج بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ دولار[٢].

التطورات الإنسانية وعودة المشردين:

كانت قضية عودة المشردين من جراء الحرب الإثيوبية الإرتيرية على رأس الأولويات لدى بعثة الأمم المتحدة، فبعد وصول البعثة مباشرة قدرت أعداد المشردين فقط في اريتريا في يونيو ٢٠٠٠م إلى ١,١ مليون شخص من المشردين داخليًا والذين يعيشون في مخيمات، كما لجأ حوالي ٩٤٠٠٠ شخص إلى السودان، وفور وصول البعثة عقدت اتفاقًا ثلاثيًا بين مفوضية الأمم المتحدة لعودة اللاجئين وحكومتي السودان واريتريا لعودة اللاجئين[٣].

---

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي من الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 1194، 13 ديسمبر ٢٠٠١م.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2000/ 785، 9 اغسطس ٢٠٠٠م، ص٢.

وقد حدثت بعض التغيرات الإيجابية بعد عقد الاتفاق السابق، حيث عاد ما يقارب الـ ٤٠٠٠٠٠ شخص من المشردين داخليًا إلى مناطقهم الأصلية، كما عاد من السودان حوالي ٢٣٨٨١ شخص، وجرى توطينهم مع الأخذ في الاعتبار مساعدتهم ببعض المشاريع سريعة الاثر(١).

أما في إثيوبيا فقد قدرت الأعداد فيها بنحو ١٠ ملايين شخص يحتاجون للإغاثة العاجلة بسبب الجفاف الشديد، وأن منطقة التيجراي التي جرت فيها الحرب نزح عدد غير محدد منها بسبب تدمير المدارس والمستشفيات، واصبحت الأراضي غير صالحة للزراعة بعد تدمير المحاصيل الزراعية(٢).

لذلك قامت الأمم المتحدة بتوجيه نداء عاجل لصالح المشردين داخليًا في إثيوبيا، فكانت استجابة المانحين لهذا النداء بالتبرع بمبلغ قدره ١٩,٧ مليون دولار لبى حوالي ٨٠% من الاحتياجات الغذائية(٣).

أما عن الأسرى، فقد قامت بعض عناصر البعثة بالتواصل مع الجانبين من أجل إطلاق سراح جميع الأسرى من الطرفين، وقد أتى هذا التواصل بثماره فقد أطلقت أثيوبيا ما مجموعه ٦١٤ أسير عسكري، وأطلقت

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2000/ 897، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، ص٢.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2000/ 785، 9 اغسطس ٢٠٠٠م، ص٣.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2000/ 897، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، ص٢. ومن الجدير بالذكر أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة قد أشارت في تقريرها السنوي أن قلة الأمطار الموسمية في هذا الوقت ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م جعلت حوالي مليون شخص معرض للمجاعة في اريتريا، ونفوق عدد كبير جدًا من الماشية في إثيوبيا بسبب الجفاف، ويحتاج أكثر من ٨ مليون شخص للمساعدة هناك. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة، CL 123/ 2، سبتمبر ٢٠٠٢م.

أريتريا ما مجموعه ٦٢٨ مسلح، كما أطلقت إثيوبيا ما مجموعه ٩٨٩ محتجزًا مدنيًا لديها وتمت إعادتهم إلى إريتريا، كما قامت إريتريا بإعادة ٤٣٥٧ محتجز مدني إلى إثيوبيا(١).

ونتيجة للدوريات العسكرية، فقد تحسنت الأوضاع الأمنية في المنطقة المؤقتة الأمنية التي فرضتها بعثة الأمم المتحدة، وأدى هذا لعودة الكثير من المشردين داخليًا من مخيمات منطقتي بركة القاش وديبوب، فقد عاد ما يقرب من ١٧٠٠٠٠ مشرد إلى قراهم في المنطقة الأمنية، وتهتم دوائر المساعدات الإنسانية على توفير المساعدات الطارئة، ومساعدات التعمير، لذلك شرعت البعثة بدعم من حكومة هولندا في تنفيذ برنامج لإعادة توطين ٢٠٠٠ شخص في تسورونا، و١٠٠٠ شخص في سينافي، وكلاهما في القطاع الأوسط. أما بالنسبة للمشردين في الخارج فقد عاد من السودان ٢٠٩٨٤ شخص من مجموع ٦٢٠٠٠ ينتظر عودتهم في عام ٢٠٠١م(٢).

كما استؤنفت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠١عودة اللاجئين الإرتيريين الطوعية من السودان، والتي كانت قد توقفت بسبب هطول أمطار غزيرة. ففي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كان ما يزيد على ٧٠٠ ٢٦ لاجئ قد حصلوا على مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل العودة، كما وجه برنامج الأغذية العالمي نداءً للحصول على معونة غذائية لدعم أنشطة الإغاثة فضلا عن برامج توفير العمل مقابل الغذاء والتغذية المدرسية والإعادة إلى الوطن. وانصب التركيز على التحول من التوزيع العام للمعونة الغذائية إلى برامج موجهة. وقد بدأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بتمويل من السويد، برنامجا لزيادة إنتاج البطاطس

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 202، 7 مارس ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

والمساعدة كذلك في إصلاح المراكز البيطرية التي دمرتها الحرب. كما أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل مقدم من الحكومة الهولندية وتبرعات عينية مقدمة من منظمة المعونات الكنسية النرويجية برنامجا لإصلاح ٦٥٠ ٢ منزلا، وجرى إصلاح ٤٠٠ ٢ منزل إضافي(١).

حقوق الإنسان:

يعد مجال حقوق الإنسان أحد مقاصد الأمم المتحدة، ويتمثل في احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع وتشجيعها ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق"، وهو ما يعد حظرًا عامًا ضد التمييز(٢).

وفي هذا المجال نجحت لجنة الصليب الأحمر الدولية في إعادة ٣٥٢٢ شخصًا من اصل إثيوبي من إريتريا، وقد كان منهم محتجزين في معسكرات اعتقال غير آدمية، ومنذ ديسمبر ٢٠٠٠م أعيد إلى إثيوبيا ١٩٨٥٣ شخص، وفي ٢٥ يونيو ٢٠٠١م أعيد إلى إريتريا ٧٠٤ شخص كانوا يعيشون في إقليم التيجراي بإثيوبيا وقد انسحبت اللجنة من العملية عندما أصبح واضحا أن الطريقة التي أعيد بها هؤلاء الأشخاص تتنافى مع القانون الإنساني الدولي، وفي رسالة مؤرخة ٦ تموز/ يوليه ٢٠٠١، احتجت البعثة لدى حكومة إثيوبيا على الأوضاع التي تم من خلالها إعادة هؤلاء الأشخاص. وأشارت البعثة إلى أنه بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢ من اتفاق السلام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يلتزم كل من الطرفين "بأن

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي من الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 1194، 13 ديسمبر ٢٠٠١م.

(٢) الأمم المتحدة: نظام معاهدات حقوق الإنسان، صحيفة وقائع رقم ٣٠/ التنقيح ١، نيويورك وجنيف، ٢٠١٢م، ص٤.

يكفل داخل أراضيه المعاملة الإنسانية لرعايا الطرف الآخر وللأشخاص المنحدرين من الأصل الوطني للطرف الآخر"[١].

وواصلت البعثة أنشطة رصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، كما أجرت تحريات في عدد من الادعاءات التي قالت إن جنودا أو أفراد ميليشيات اختطفوا أو اعتقلوا أفرادا من الجنسية الأخرى واحتجزوهم لفترات قصيرة. وكثيرا ما قال هؤلاء المحتجزون إنه جرى استجوابهم بشأن أنشطة القوات العسكرية والميليشيات والشرطة في المنطقة، وأسيئت معاملتهم في بعض الأحيان[٢].

كما ساعدت لجنة الصليب الأحمر الدولية في إعادة ١ ٣٢٤ شخصا من المنحدرين من أصل إثيوبي من إريتريا. ويشمل هؤلاء أفرادا وأسرا تأكدت اللجنة، من خلال مقابلات خاصة أجريت معهم، من رغبتهم في المغادرة إلى إثيوبيا. وفي الوقت نفسه جرت إعادة ما مجموعه ٢٥٥ ٢١ شخصا من هؤلاء الأشخاص إلى إثيوبيا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠[٣]، ونظمت البعثة في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الأول/ أكتوبر، بالتعاون مع اليونيسيف، دورة لتدريب المدربين، بشأن حقوق الإنسان وحماية الطفل وحفظ السلام، لـ ٥٣ مشاركا، شملت ممثلين من الوحدات العسكرية الرئيسية للبعثة. وشملت مواضيع التدريب السياسيات الأساسية المتعلقة بالأطفال في الصراع المسلح، ولمحة عامة عن المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وقواعد سلوك حفظة السلام[٤].

---

(١) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

(٢) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، تقرير الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 843، 5 سبتمبر ٢٠٠١م.

(3) Human Rights Watch, January2003, Vol. 15, No. 3 (A), p 36

(٤) وثائق الأمم المتحدة: تقارير الأمين العام، التقرير المرحلي من الأمين العام عن أثيوبيا وأريتريا، S/ 2001/ 1194، 13 ديسمبر ٢٠٠١م.

قائمة المصادر والمراجع

وثائق الأمم المتحدة:

تقارير الأمين العام.

قرارات مجلس الأمن.

رسائل متبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن.

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة، CL 123/ 2، سبتمبر ٢٠٠٢م.

تقرير المرصد العالمي للألغام لسنة ٢٠٠١م.

الأمم المتحدة: نظام معاهدات حقوق الإنسان، صحيفة وقائع رقم ٣٠/ التنقيح ١، نيويورك وجنيف، ٢٠١٢م.

وثائق الجامعة العربية:

جامعة الدول العربية: تقارير الأمين العام، تقرير ما بين الدورتين ١١١، ١١٢، سبتمبر، ١٩٩٩م.

منظمة الوحدة الأفريقية:

منظمة الوحدة الأفريقية: تقرير الأمين العام، الدورة الحادية والسبعون، أديس أبابا، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠م. منظمة الوحدة الأفريقية: قرارات وتوصيات وبيانات المنظمة، القاهرة، ١٧– ٢١ يونيو ١٩٦٤م.

تقارير أخرى:

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨م: القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩م.

مركز الكتائب للرصد والاستطلاع: إثيوبيا، قسم التقارير الخاصة، مؤسسة الكتائب للإنتاج الاعلامي، ٢٠١٠م.

Human Rights Watch, January2003, Vol. 15, No. 3 (A).

وثائق مجلس العموم البريطاني:

HL Deb 30 November 1999 vol 607 cc789-806.
HL Deb 06 July 2000 vol 614 cc147-8WA.

المراجع:

أحمد يوسف القرعى: قضية اريتريا بين الحكم الذاتي والانفصالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤.

جعفر عباس حميدي: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٢م.

جلال الدين محمد صالح :القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية مجلة قراءات أفريقية، العدد الأول، أكتوبر ٢٠٠٤.

حسن مكي محمد: تطور أوضاع المسلمين الأريتيريين، المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم، شعبة البحوث والنشر، د- ت، د- ط.

حلمي شعراوي: الثورة الإرتيرية وحق تقرير المصير، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠، أكتوبر ١٩٩٦م.

الزبير سيف الإسلام: الصحفيون العرب في إريتريا، مطبوعات المركز العربي للدراسات الإعلامية، ١٩٨١م.

السيد رجب حراز: اريتريا الحديثة (١٥٥٧- ١٩٤١) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤م.

شوقي الجمل: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ميسو للطباعة، القاهرة، د- ت.

عثمان صالح سبي: تاريخ اريتريا، الجزء الأول.

عمر محمد علي الأثيوبي: إثيوبيا في عصرها الذهبي (عصر هيل لاسيلاسي الأول)، ط١، القاهرة، ١٩٥٤م.

عمر يحي احمد: الصراعات الاقليمية في القرن الأفريقي نموذج الصراع الاثيوبي الإرتيري، الحوار المتمدن-العدد: ٤٨٩٦ ، ١٤/ ٨/ ٢٠١٥م.

محمد عثمان أبوبكر: المثلث العفري في القرن الأفريقي، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٦م.

محمد عثمان أبوبكر: تاريخ اريتريا المعاصر أرضًا وشعبًا.

مراجع أجنبية:

BARIAGABER, PH.D: conflct and the Refugee Experience: Flight, Exile, and Repatriation in the Horn of Africa. Assefaw

BBC: Horn peace boost 30 march 2001.

Martin, Lorna: "Landmines hero honoured in Burns' name: the Guardian. Retrieved 16 May 2018.

Sally Healy and Martin Plaut: Ethiopia and Eritrea: Allergic to Persuasion: JANUARY 2007: AFP BP 07/01, chatham house

https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntd7w.htm